قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول يقرب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمر وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شي اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها تحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شا الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن المسبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما وكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما اخذ النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما اخذه النحاة ويكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف فيوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا جعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر وظهر ان سقوطه لتبعيته التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولا نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين في تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده

فلو كان الكسر حذف اصالة لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه ادمغ الضرورة لا تتبيح الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ثم كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبنا فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل لا للاضافة ولا للبنا ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني واما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بها اعراب اعراب المفرد اي حمل النون بعقب الاعراب وحتمنع صرفها للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته الفعل وهي على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى الاصل الفعل الذي هو البنا ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء فيتطفل بعضه وهي المضارع على الاسم في الاعراب بل لا يبنى منه الاقوى المشابه للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سوا كان اسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه كونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنا الاسم عنه واما الاشتقاق فصحيح في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يمنع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او يمنع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما وذلك كما نصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله عملا وعمل البواقي حسب عمله وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل يتضمن معناه كان ولعلها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضرات والغايات او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب

Copyright King Saud University